مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل حالـــــــة ولايـــــة قالمة للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

Small and medium enterprises in creating jobs Status of Ghalima for the period (٢٠٠٦-٢٠١٦)

د. بوقموم محمد

أستاذ محاضر، بقسم العلوم الاقتصاديـــــة رئيس فرقة بحث: الابتكار والابداع التكنولوجي لتطوير تنافسية الصناعات المحلية مخبر التنمية الذاتيـــــــــة والحكم الراشد –جامعة قالمـــــــــة.

د. معيزي جزيرة

أستاذة محاضرة أ، بقسم العلوم الاقتصاديـــــة– مخبر التنمية الذاتيـــــــــة والحكم الراشد – جامعة قالمـــــــــة

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج التشغيل، الهياكل الداعمة للتشغيل، البطالـــــــــة

مستخلص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد الأطروحات التنموية، والمتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من ظاهرة البطالة، لما لها من قدرة على التكيف واستحداث (فرص) مناصب عمل، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الجزائر، لاسيما بعد تدهور أسعار النفط. وقد بينت هذه الدراسة بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة وفي ولاية قالمة بصفة خاصة من بين القطاعات التي تعول عليها كثيرا في معالجة البطالة، حيث (تخص) خصتها الدولة بكافة أشكال الدعم المالي والمادي للنهوض بها.

SUMMARY:

The purpose of this study is to spotlight a development thesis, namely small and medium-sized enterprises and their role in reducing unemployment; Because of its adaptive capacity and the creation of employment positions, in view of the economic and social transformations that Algeria is undergoing, especially after the deterioration of oil prices.

This study has indicated that small and medium-sized enterprises in Algeria in general and in the state of guelma in particular, Among the sectors that are highly reliable in addressing unemployment, with the state being singled out for all financial and material support for its advancement.

المقدمة

إن النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دوره التنموي بصفة عامة ودورها في استحداث (فرص) مناصب عمل بصفة خاصة هو هدف محوري في جميع الدول النامية منها والمتقدمة ،نظرا لدورها الكامن في مكافحة البطالة ومساهمته في تخفيض الضغوطات الكبيرة على أسواق العمل، نتيجة العدد المتزايد للداخلين لسوق العمل ولمساهمتها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق قيمة مضافة ،ودعم تنافسية إنتاج هذه المؤسسات الأمر الذي جعل منها حجر الزاوية في تبني السياسات الرامية إلى الحد من عزوف الشباب وخرجي الجامعات عن العمل في القطاع الخاص كتفضيلهم للعمل في القطاع العام كخطوة أولى لتخفيض الضغط على هذا القطاع الذي أضحى غير قادر على استيعاب القدر الهائل من قوة العمل المتوفرة.

بالنسبة للجزائر وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات تهدف إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تلعبه مستقبلا إذا ما حظيت بالعناية الكافية.

إن هذا التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر ألقى بضلاله على سوق العمل، حيث تدخلت الحكومة الجزائرية في هذا السوق من خلال رسم وتنفيذ سياسة عامة للشغل في إطار السياسة التنموية للاقتصاد والتي ترمي إلى ترقية الشغل والتقليص من البطالة، تم ترجمتها في حزمة من الإجراءات والتدابير وإرساء العديد من الآليات خلال العقدين الأخيرين بهدف تشجيع الشباب الخواص على انشاء مشاريعهم الخاصة.

أما بالنسبة لولاية قالمة فقد اولت اهتماما بالغا لسياسات التشغيل في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، من حيث تدعيمها بمجموعة من الوكالات والهيئات الداعمة للشغل والمتمثلة أساسا في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ضمن هذا السياق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الاجابة على التساؤل التالي: ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل بولاية قالمة؟ .

تستخدم هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وتستمد معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما:

- مصادر ثانوية: تتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب والدوريات والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.
- مصادر أولية: تتمثل في جمع البيانات من واقع النشريات والدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية.

ونظرا لأهمية البحث ، فقد ارتأينا تقسيم الدراسة إلى محورين :حيث شمل المحور الأول واقع التشغيل بولاية قالمة، في حين استعرض المحور الثاني مساهمة هيئات التشغيل في خلق مناصب عمل بولاية قالمة، أما المحور الثالث فخصص لدور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية قالمة في استحداث مناصب عمل.

١ـ ١. أهمية البحث

تستمد أهمية البحث من خلال قيام الحكومة الجزائرية اتباع سياسات التشغيل والمتمثلة بما يلي:

أ. دعم مجموعة من الوكالات والهيئات الداعمة للشغل والمتمثلة أساسا في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ب. دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

١ـ ٢ـ مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث الرئيسة فيما يلي:

أ. تزايد نسبة البطالة بين الايدي العاملة، تزايد عدد السكان في الجزائر، وزيادة الفقر، وكذلك تزايد الاحتياجات البشرية من التقنيات العصرية.

ب. انحفاض أسعار النفط في السنوات التي أعقبتها الفوضى في كثير من الدول العربية من أعمال العنف والحروب الداخلية وتدمير البنى التحية.

١ـــ ٣. أهداف البحث

يهدف البحث عن معرفة الاسباب التي أدت الى زيادة نسبة البطالة عن العمل:

أ. معرفة التداعيات والسلبيات التي رافقت زيادة العاطلين عن العمل في الجزائر.

ب. معرفة الاثار السلبية لزيادة نسبة البطالة وكيفية التقليل منها.

١ـ٤. فرضيات البحث

تعتمد فرضيات البحث على اختيار العينات والجداول واستنادا على الإحصائيات المستقاة من مديرية التشغيل بالولاية تطور التشغيل بولاية قالمة حسب النوع للفترة (٢٠١٢-٢٠١٦) .

١ـ٥. منهجية البحث

يعتمد التحليل على الأسلوب الوصفي التحليلي، وتستمد معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما: مصادر ثانوية ومصادر أولية، ومقارنة سلسلة من الاحصائية المعتمدة لدوائر ولاية قالمة.

١ـ٦. تساؤلات البحث

يحاول البحث الاجابة عن التساؤلات التالية :

أ. توجه سياسة الحكومة الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، وكذلك الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني.

ب. قيام الحكومة بعدة مبادرات تهدف إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو الاستثماري الجديد .

ت. الإجراءات والتدابير وإرساء العديد من الآليات خلال العقدين الأخيرين بهدف تشجيع الشباب للاستثمار.

١ـ٧. هيكلية البحث

من أجل الوصول الى أهداف البحث واثبات فرضيته ، فقد تضمن الجوانب التالية:

أ. المقدمة

ب. المحور الأول واقع التشغيل بولاية قالمة.

ت. المحور الثاني مساهمة هيئات التشغيل في خلق فرص عمل بولاية قالمة

ث. المحور الثالث فخصص لدور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية قالمة لاستحداث فرص عمل.

١ـ٨. نطاق البحث

يمثل نطاق البحث ولايـة قالمة في الجزائر واقع العمل فيهـا مـع أخذ سلسلة زمنيـة من ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٦ م.

١ـ٩ .عينة البحث

تشمل عينات البحث ما يلي:

أ.

المحور الأول ← واقع التشغيل بولاية قالمة

المحور الثاني ← مساهمة هيئات التشغيل

المحور الثالث ← دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية

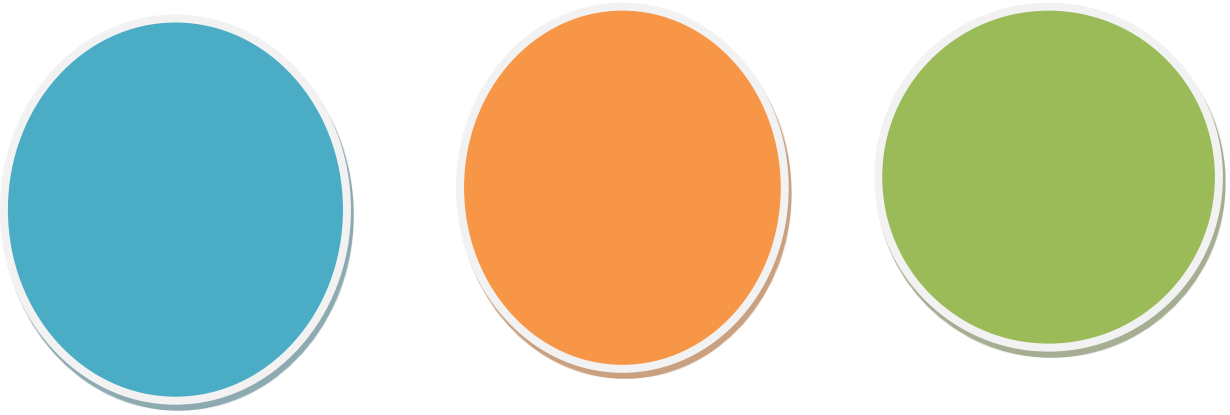

ت. مقارنة بين واقع التشغيل بولاية قالمة، واستنادا على الإحصـائيات المستقاة من مديريـة التشغيل بالولاية قالمة .

١ـ١٠. المصادر

أ. مصادر ثانوية: تتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب والدوريات والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.

ب. مصادر أولية: تتمثل في جمع البيانات من واقع النشريات والدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية.

المحور الأول

٢. واقع التشغيل بولايـــة قالمة

يتم تنظيم سوق العمل وتسييره في جميع الدول من طرف الحكومة، وذلك بواسطة المرافق العمومية للتشغيل، ضمن هذا السياق عمدت حكومة الجزائر على التخفيض من البطالة وتوفير فرص العمل عبر احداث أجهزة وأساليب تقنية واقتصاديـــة للتكفل بمشاكل الشباب في توفير **(فرص)** مناصب العمل، فتم انشاء الوكالة الوطنية للشغل، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتامين عن البطالة، وانشاء فروع لهذه الوكالة عبر القطر الوطني.

١,٢. التعريف بولايــة قالمـــة

قالمة هي ولاية جزائرية عاصمتها بلدية قالمة، تزخر بمجموعة من المقومات السياحية منها المنابع والحمـــــامات المعدنيـــــــة، والمقومات البشرية، وتقع شمال شرق البلاد وسط سلسلة جبلية ضخمة أهمها جبل ماونة، جبل دباغ، جبل بني صالح، جبل هوارة، تبعد الولاية عن العاصمة الجزائرية ب: ٥٣٧ كلم وأقرب الولايات إليها هي: عنابة، قسنطينة، سوق أهراس.

لقد سميت قالمة في العهد الروماني باسم كالاما CALAMAوتعتبر مدينة قالمة من أقدم المدن الجزائرية لاحتوائها على عدة معالم أثرية كالمسرح الروماني والثكنة العسكرية...الخ، وبهذا تعتبر مدينة قالمة من أقدم المدن الجزائرية لاحتوائها على عدد كبير من السكان أي نصف مليون انشات هذه الولاية سنة ١٩٧٤ على اثر التقسيم الإداري، حيث تشتمل على ٣٤ بلدية مجمعة في ١٠ دوائر، و تمتلك مقومات سياحية كبيرة تحتاج إلى العناية و التطوير، غير انها تفتقر لبعض المرافق على سبيل المثال السكك الحديدية.

بالنسبة لسكان المدينة ينحدر جزء منهم من قبيلة بني فوغال الأمازيغية وتتركز في المنطقة الممتدة من الخزارة شرقا الى حمام أدباغ غربا، وينحدر جزء من الأعراب منهم أولا

ظافر وأولاد سنان وأولاد علي، كما هو جزء من القبائل الحضنية الهلالية مثل: أولاد دراج والنوايل وأولاد ماضي وأيضا الفراجوة والشاوية من قبيلة هوارة وقبيلة درغالي أما قبيلة حريد نشأت نتيجة الاختلاط بين بقايا كتامة والهلاليين وكذا الهلاليون من مرادس وبني صالح شمال وشرق الولاية كما نذكر أيضا سنوات السبعينات أين شهدت قالمة استقطاب البدو والرحل والتي تزخر بهم منطقة بورايح سليمان بعدما تنقلوا من المدن الجنوبية الجزائرية.

٢,٢. الهيئات الداعمـــــــــة للتشغيل

تدل سياسة التشغيل على مختلف التدابير والآليات التي تعتمدها الحكومة في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى انماطها خلال فترة زمنية معينة، وهذه السياسة هي في حقيقة الامر الوجه الآخر لسياسة مكافحـــــــــة البطالة باعتبار همـــا (التشغيل والبـــطالة) وجهان لعملة واحدة ومؤشر هام لقياس نجاعة السياسات الاقتصادية، وهذا نظرا لمساهمة العمل في رفاهية الأمم، التقليل من الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان واستغلال قدرات المجتمع وخاصة القدرات البشرية. لذلك اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات في هذا المجال ضمن مرجعية شكلت نقطة انعطاف حاسمة في مسار الشغل بحيث أنخات العديد من الأجهزة و الهيئات لإدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا و ماليا تحت مظلة الأجهزة و البرامج التالية:

أ/ الوكالـــــــــــــة الوطنيـــــــــــة للشغل (ANEM): تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم ٠٦ /٧٧ المؤرخ ى ١٨ فيفري ٢٠٠٦ وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي و.تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل.كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة[٢٠].

ب/الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ): استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٦-٢٩٦ المؤرخ في ٠٨ (أيلول)سبتمبر١٩٩٦ ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

[٢٠].الوكالـــــــــة الوطنية للتشغيل عن موقع:
http://www.anem.dz/ar/pages/cellule-d-ecoute-ar.html

المالي، ولها فروع جهوية ومحلية، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر من (١٩-٣٥) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات. تضمن الوكالـــــــة عملية المرافقة خلال مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها.وتضطلع بالمهام التالية[٢١]:

- تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.
- تضع تحت تصرف مستحدثي المشاريع الصغيرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
- تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

ومن هنا فالوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني للمستحدثين وتسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل وتحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة، وضمان استرداد الديون المحصل عليها خلال الآجال المحددة من جهة أخرى. كذلك يتم استخدام صيغ التمويل الثنائي والثلاثي، حيث تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والثانية بين الطرفين السابقين والبنك، وتكون تشكيلة التمويل حسب هذه الأخيرة وفقا لما يلي:

- ✓ المساهمة المالية لأصحاب المشاريع، وتتغير نسبة المساهمة حسب تغير حجم الاستثمار وموطنه.
- ✓ قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة يتغير حسب مستوى الاستثمار.
- ✓ قرض بنكي يخفض جزء هام من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

جـ) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) : تم استحداث هذه الوكالة سنة ٢٠٠٤، وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن أهم وظائفها نذكر[٢٢]:

- ✓ تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

---

[٢١]. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(٢٠٠٣)

٤. الجريدة الرسمية (٢٠٠٤)، **المرسوم التنفيذي رقم ١٤/٠٤ المؤرخ في ٢٢ جانفي ٢٠٠٤**، العدد ٠٦ ص٠٨.

- ✓ إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

إن الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة تسعى إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة، وعليه يستفيد من خدمات الوكالة كل مواطن يبلغ من العمر أكثر من ١٨ عاما، شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت. يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات منتجة.

د/ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم ١٨٨/٩٤ المؤرخ في ٦ جويلية **(تموز)**١٩٩٤، يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر(٣٥ -٥٠ سنة)، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية ومساعدتهم على الاندماج في عالم الشغل عن طريق تقديم الاستشارة والمساعدة وذلك بتكوينهم عن طريق إقامة دورات تدريبية بالإضافة إلي التكفل بالبطالين أصحاب المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة[٢٣].

ه/ الجهاز المساعد على الإدماج المهني:

يعتمد هذا الجهاز في سيره على محتوى المرسوم التنفيذي رقم ١٢٦/٠٨ الصادر في ١٦ (شباط) أفريل ٢٠٠٨ في تحديد آلية مسيره، حيث يتضمن هذا الجهاز على ثلاثة عقود إدماج والتي سيتم تناولها بالتفصيل وهي[٢٤]:

- ✓ **عقود إدماج حاملي الشهادات:** يوجه هذا النوع من العقود إلى خريجي التعليم العالي، وكذا التقنيين السامين وخريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، إذ يعتبر الاهتمام بهذه الفئة من أولويات الحكومة الجزائرية حيث تتوفر الجزائر على عدد معتبر من خريجي الجامعات والمقدر بحوالي ١٢٠ ألف حامل شهادة على الأقل سنويا يوفدون سنويا إلى سوق العمل ، وقد كانت قدرت مدة العقد بسنة قابلة للتجديد لسنتين، وبعد

[٢٣]. الصندوق الوطني للتامين عن البطالة عن موقع:
https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web٪٢٠Pages/Fr/FR_PresentationCNAC.aspx

[٢٤] محمد براق، تسعديت بوسبعين(٢٠١١)، **أسباب انتشار البطالة واجراءات مواجهتها في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي تحت عنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي ١٥-١٦ نوفمبر، جامعة المسيلة

الاصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية ابتداء من ٢٠١١ أصبحت تقدر مدة العقد قابلة للتجديد بثلاث سنوات أخرى كما تم الرفع من قيمة الأجر المستفاد منه.

- ✓ **عقود الإدماج المهني:** وهي موجهة للتكفل بفئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أو لديهم مؤهلات مهنية، وتتمثل هذه الشريحة مالا يقل عن ٦٤**%** من مجموع العاطلين عن العمل، وتقل قيمة الأجر فيها عن العقود الأولى.
- ✓ **عقود تكوين الإدماج:** يمنح هذا النوع من العقود إمكانية الإدماج المهني لطالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين ولا تأهيل، كما توفر لهم فرصة الحصول على تكوين مؤهل واكتساب مهارات تزيد من حظوظ توظيفهم، يتكفل بهذه الفئة في إطار جهاز المناصب الموسمية وأشغال المنفعة العمومية بدخل ضعيف، وقد شهدت هذه العقود تمديد لمدة الإدماج إلى ١٠ سنوات دون إمكانية التوظيف.

١. ٣ وضعيـــــــة التشغيل في ولاية قالمـــــــــــــة

للوقوف على واقع التشغيل بولاية قالمة، واستنادا على الإحصائيات المستقاة من مديرية التشغيل بالولاية نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (٢-١) :تطور التشغيل بولاية قالمة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦)

السنوات / البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
عدد السكان	٤٩٨٢٥٢	٤٩٨٢٥٢	٥٢٥٤٦٠	٥٢٥٤٦٠	٥٢٥٤٦٠
نسبة التغير	-	-	%٥,٤٦	-	-
عدد المشتغلين	١٨٥٥٨٦	١٨٢١٢٥	١٧٠٥٠٨	١٤٠٥٩٨	١٤٣٢٨٣
نسبة التغير	-	%-١,٨٦	%-٦,٣٧	%-١٧,٥٤	%١,٩١
السكان البطالين	١٦٤٦٧	١٣١٧٤	١٧٧٩٨	١٦٤١٧	١٦٥٨٢
نسبة التغير	-	%-١٩,٩٩	%٣٥,٠٩	%-٧,٧٥	%١
السكان الناشطين	٢٠٢٠٥٣	١٩٥٢٩٩	١٨٨٣٠٦	١٥٧٠١٥	١٥٩٨٦٥
نسبة التغيير	-	%-٣.٣٤	%-٣.٥٨	%-١٦.٦١	٪١.٨١
السكان الذين هم في سن العمل	٣٣٠٤٠٤	٣٣٠٤٠٤	٤٣٣٥١٧	-	-
نسبة التغير	-	-	٪٣١,٢٠	-	-
نسبة البطالة	٪٨,١٤	٪٦,٧٤	٪٩,٤٥	٪١٠,٤٦	٪١٠,٣٧

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد وثائق إدارية مقدمة من مديرية التشغيل لولايـــــــــــة قالمة.

من خلال الجدول أعلاه تبين أن معدل التغير لعدد السكان يتميز بنوع من الثبات وهو ما يفسره استقرار معدله خلال سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣، ليعرف بعدها ارتفاع

محسوس قدره ٥,٤٦% خلال سنة ٢٠١٤، تم استقرار خلال سنتي ٢٠١٥و ٢٠١٦ على التوالي، إن هذا الاستقرار ألقى بضلاله على تطور عدد المشتغلين، بحيث عرف انخفاض مستمر بداية من سنة ٢٠١٣، حيث انخفض بمعدل ١,٨٦% مقارنة بنسبة ٢٠١٢، ليسجل أدنى انخفاض له سنة ٢٠١٥ بمعدل قدر ب: ١٧,٥٤%. أما بخصوص معدلات البطالة، فقد عرفت ولاية قالمة بطالة تراوحت معدلاتها ما بين ٨,١٤% سنة ٢٠١٢ و١٠,٣٧% سنة ٢٠١٦. وللوقوف بصورة أكثر اشراقة ووضوح على تطور التشغيل بولاية قالمة نورد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(٢-١) :تطور التشغيل بولاية قالمة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦)

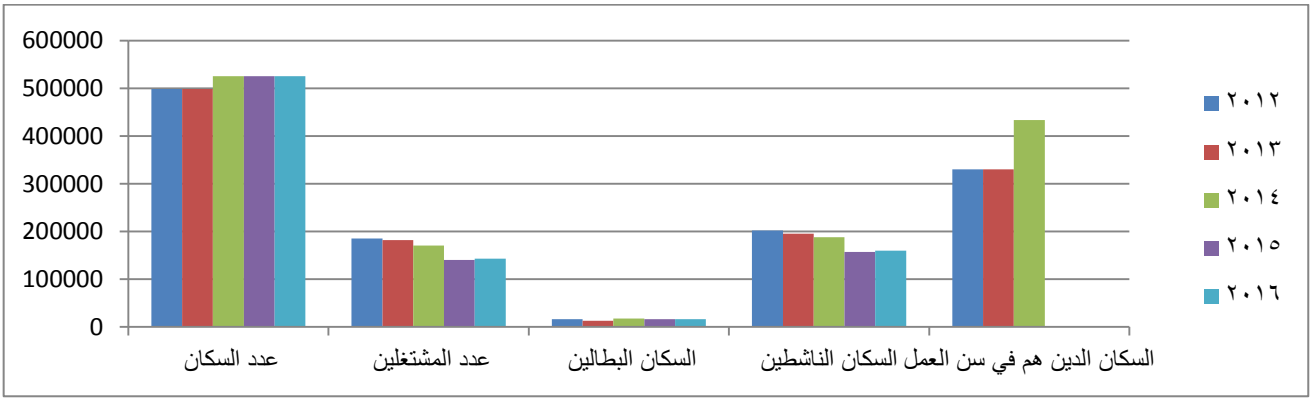

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (٢-١).

أ/ وضعية التشغيل حسب النوع بولاية قالمة

تسعى ولاية قالمة في إطار سياسة الاقتصاديـــــــة العامة الدولة جاهدة لتوفير (فرص العمل)مناصب شغل للسكان المقيمين بها سواء كان إناث أو ذكور والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (٢-٢): تطور التشغيل بولاية قالمة حسب النوع للفترة (٢٠١٢-٢٠١٦).

البيان / السنوات	عدد السكان		عدد المشتغلين		السكان البطالين		السكان الناشطين	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
٢٠١٢	٢٣٨٥٥٢	٢٥٩٧٠٠	٧٤٢٣٥	١١١٣٥١	٦٤٢٦	١٠٠٤١	٨٠٦٦١	١٢١٣٩٢
٢٠١٣	٢٣٨٥٥٢	٢٥٩٧٠٠	٧٢٨٥٠	١٠٩٢٧٥	٤٨٩٤	٨٢٨٠	٧٧٧٤٤	١١٧٥٥٥
٢٠١٤	٢٥٨٦٥٩	٢٦٦٨٠١	٨٠١١٠	٩٠٣٩٨	٦٨٧٣	١٠٩٢٥	٨٦٩٨٣	١٠١٣٢٣
٢٠١٥	٢٥٨٦٥٩	٢٦٦٨٠١	٦٣٢٩٧	٧٧٣٠١	٦٢٧٥	١٠١٤٢	٦٩٥٧٢	٨٧٤٤٣
٢٠١٦	٢٥٨٦٥٩	٢٦٦٨٠١	٦٣٣٨٧	٧٩٨٩٦	٥٩٧٠	١٠٦١٢	٦٩٣٥٧	٩٦٥٠٨

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق إدارية مقدمة من مديرية التشغيل لولايـــــــة قالمة.

يتضح من الجدول أعلاه وجود تفاوت في عدد السكان بين النوعين بحيث يفوق عدد الذكور عدد الإناث خلال الفترة المحددة، ورغم استقرار عدد السكان خلال السنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ إلا أنه عرف ارتفاع لا بأس به وانتقل عدد الذكور والإناث على التوالي من ٢٥٩٧٠٠و٢٣٨٥٥٢ سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ليصل الى ٢٦٦٨٠١ و ٢٥٨٦٥٩ خلال الثلاث سنوات الأخيرة، في حين أن عدد المشتغلين عرف تذبذبات مستمرة علما أن عدد المشتغلين الذكور يفوق عدد الإناث حيث انتقل من ٧٤٢٣٥ و ١١١٣٥١ سنة ٢٠١٢ إلى ٦٣٣٨٧ و ٧٩٨٩٦ سنة ٢٠١٦ إناث وذكور على التوالي.

أما بالنسبة للسكان(العاطلين) البطالين فقد كان هناك انخفاض في صفوف الإناث مقارنة بالذكور بين سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٦ وهذا ربما يرجع إلى وعي المجتمع بولاية قالمة وإعطاء المرأة حقها في العمل بحيث دخلت مجال العمل بقوة خلال السنوات الأخيرة.

ب) وضعية التشغيل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

تتوزع العمالة في ولاية قالمـــــة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و نظرا لخصوصية المنطقة باعتبارها قطب فلاحي هام ، فمن الطبيعي جدا ان تتركز العمالة في قطاع الفلاحة بالدرجة الأولى، ويليه قطاع الإدارات والتجارة والخدمات وأخيرا قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (٢-٣): التشغيل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦) بولاية قالمة

السنوات / البيان	٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	لعدد	النسبة%	لعدد	النسبة%
الفلاحة	٨٠٤٧٩	٤٣,٣٦	٧٩١٠٩	٤٣,٤٣	١٣٤٣٦	٩,٤٦	٧٠٩٠٨	٥٢,١٤	٧٦٤٢٥	٥٤,٧٥
الصناعة	١٠٨٥٧	٥,٨٥	١٠٦٤١	٥,٨٤	٦٢٦٩	٤,٤١	١٩٨١	١,٤٥	٢٠٢٨	١,٤٥
البنـــــاء والأشغال العمومية	٣٤٩٤٦	١٨,٨٣	٣٤٠٦٣	١٨,٧٠	٣٠٣٩٩	٢١,٤١	٢٨٨٠	٢,١١	٢٥٠٣	١,٧٩
التجارة والخدمات	٢٤٧٠٢	١٣,٣١	٢٤٠٣٤	١٣,١٩	٥١٤٧٧	٣٦,٢٦	٢٢٥٢٥	١٦,٥٦	٢٢٣٠٠	١٥,٩٧
الإدارات	٣٤٦٠٢	١٨,٦٤	٣٤٢٧٨	١٨,٨٢	٤٠٣٥٣	٢٨,٤٣	٣٧٧٠٠	٢٧,٧٢	٣٦٣٢٧	٢٦,٠٢
المجموع	١٨٥٥٨٦	١٠٠	١٨٢١٢٥	١٠٠	١٤١٩٣٤	١٠٠	١٣٥٩٩٤	١٠٠	١٣٩٥٨٣	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على وثائق إدارية مقدمة من مديرية التشغيل لولايـــــة قالمة.

استقراءا للجدول اعلاه نتبين وأن قطاع (الزراعة)الفلاحة يستحوذ على حصة الأسد في استقطاب اليد العاملة بنسبة تقدر ٤٣,٣٦% سنة ٢٠١٢، لتقارب ٥٥% سنة ٢٠١٦ وهذا بحكم أن الولاية فلاحية بالدرجة الأولى، كما استحوذ قطاع الإدارات على نسبة معتبرة تقدر بـ: ١٨,٦٤% سنة ٢٠١٢ لتصل سنة ٢٠١٦ إلى ما يقارب ٢٦ % ، أما قطاع التجارة والخدمات فقد شهد تطور وبلغ أعلى نسبة سنة ٢٠١٤ بـ: ٣٦,٢٦% أما بالنسبة لقطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة فقد عرف تدهور، وتراجع قطاع البناء والأشغال العمومية من ١٨,٨٣% سنة ٢٠١٢ إلى اقل من ٢% سنة ٢٠١٦ في حين تدهور نصيب قطاع الصناعة من العمالة من ٥,٨٥% إلى اقل من ٢% ما بين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ وهذا يرجع إلى نقص الكفاءة واليد العاملة المؤهلة في هذه المجالات.

ويمكن توضيح توزيع عدد العمال حسب قطاعات النشاط الاقتصادي لسنة ٢٠١٦ بالشكل التالي:

الشكل رقم (٢-٢): توزيع العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي لسنة٢٠١٦

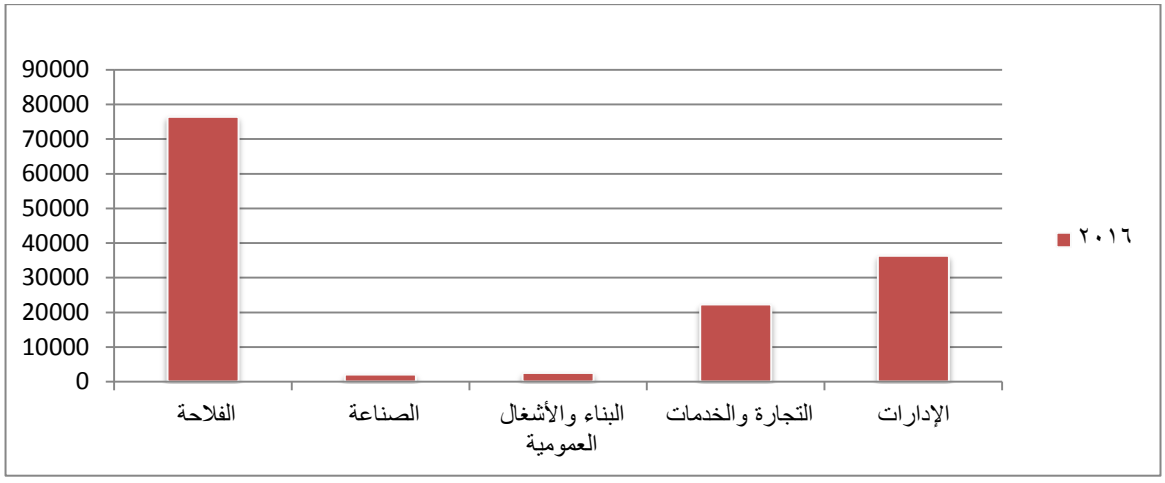

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الشكل يظهر جليا أن قطاع الفلاحة يحتل الصدارة بولاية قالمة وهذا نتيجة أن ولاية قالمة منطقة زراعية خاصة بحكم موقعها الجغرافي وسهولة إجراء مثل هكذا مشاريع ضف إلى ذاك مرونة النشاط وسرعة الربحية.

ج/ عدد السكان (العاطلين) البطالين حسب المستوى الدراسي

كما هو معروف أن الفئة الأكثر تضررا من البطالة هي فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-٣٥ سنة وهذا ما ينطبق على ولاية قالمة، فالشخص البطال من ناحية العمر هو كل شخص يفوق عمره أو يساوي ١٥ سنة، ولا يجد عملا، و تبين الاحصائيات المستقاة من مديرية

التشغيل لولاية قالمة أن عدد البطالين في فئة الذكور اكبر من فئة الإناث في الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة وهذا ربما يرجع إلى التسرب المدرسي الذي يجعل الذكور يعاني من هذه الظاهرة في هذه الفئة. ولغرض الوقوف على عدد(**العاطلين**) البطالين حسب المستوى الدراسي بولاية قالمة نعرض الجول الموالي:

الجدول رقم (٣-٤) :عدد البطالين حسب المستوى في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦).

السنوات / المستوى	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
بدون مستوى	٦٨٨	٤٧٠	٥٥٥	٣٠٩	٢٤٥
مستوى أساسي	٨٢٣٠	١١٠١	١٦٧٣	٦٨٥١	١٠٨١
مستوى متوسط	٣٣٩٥	٤٥٩٢	٦٢٣٦	-	٥١٣٢
مستوى ثانوي	٤١٥٤	٢٤٥٠	٣٧٩٤	٣٢٥٤	٣٧٢٣
مستوى جامعي	١٦٤٦٧	٤٥٦١	٥٥٤٠	٦٠٠٤	٦٤٠١

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على وثائق إدارية مقدمة من مديرية التشغيل لولاية قالمة.

يتضح من الجدول اعلاه أن نسبة (العاطلين) البطالين مرتفعة لدى خرجي الجامعات بالدرجة الأولى خلال هذه الفترة، وهذا نتيجة لتوافد أعداد هائلة من الخرجين على سوق العمل خلال السنوات الأخيرة، حيث ان عرض فاق الطلب في سوق العمل. في حين نجد أن عدد البطالين في باقي المستويات منخفض. مقارنة بالجامعيين وأدنى هذه المستويات الذين هم بدون مستوى وهذا يدل على تحسن المستوى التعليمي بالنسبة لفئات المجتمع بولاية قالمة.

يمكن توضح عدد البطالين حسب المستوى لسنة ٢٠١٦ بالشكل الموالي:

الشكل رقم (٣-٣): عدد (العاطلين) البطالين حسب المستوى لسنة ٢٠١٦.

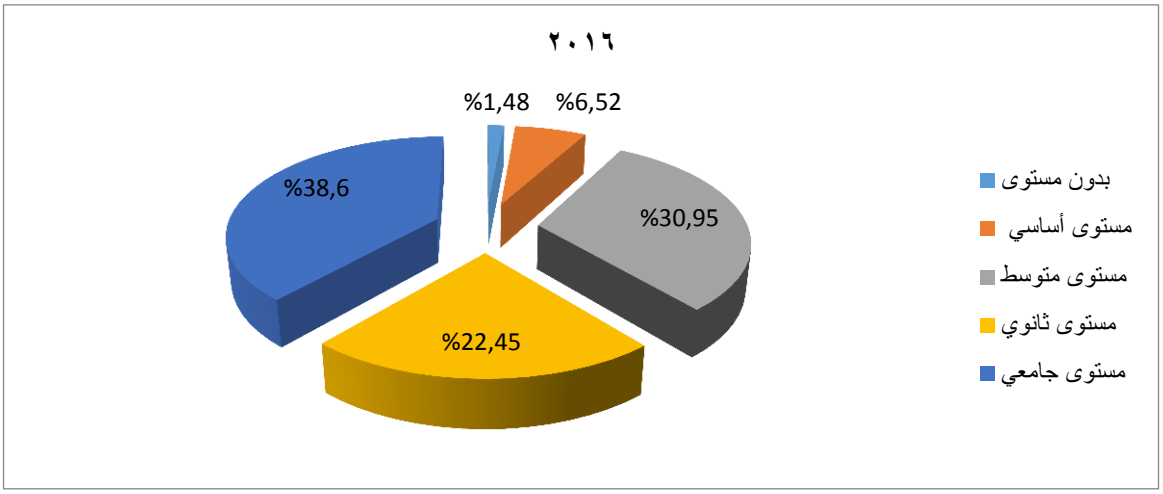

المصدر:من اعداد الباحثين

المحور الثاني

٣. مساهمة هيئات التشغيل في خلق مناصب عمل بولاية قالمـــــة

نظرا لتزايد معدلات البطالة وانتشارها في جميع ولايات الجزائر حيث انتقلت من المناطق الحضرية لتمتد إلى المناطق الريفية، ونظرا لتزايد نمو عدد سكانها أولت ولاية قالمة اهتماما كبيرا لمسألة التشغيل والبطالة محاولة للقضاء أو التخفيف من شدة البطالة، وكذلك التخفيف من ضغوط سوق العمل، وهذا في اطار السياسة العامة للدولـــــــــــــــة، التي انصبت على استحداث العديد من الهياكل و الهيئات الداعمة للشغل ، والتي راهنت من خلالها الدولة على امتصاص البطالة وتفعيل القطاعات الاقتصادية وكذلك لمحو أثار برنامج التعديل الهيكلي وما صاحبه من فقر وتدني مستوى المعيشة خاصة في البلديات.

١,٣. مساهمة الوكالـــــة الوطنيـــــة لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تستخدم الوكالـــــــــة في تمويلها للمشروعات صيغ التمويل الثنائي والثلاثي، حيث تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والثانية بين الطرفين السابقين والبنك، وتكون تشكيلة التمويل حسب هذه الأخيرة وفقا لمايلي[٢٥]:

- ✓ المساهمة المالية للشخص المستثمر، وتتغير نسبة المساهمة حسب تغير حجم الاستثمار وموطنه.

[٢٥]. منشورات الوكالـــــــة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن موقع:
https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents

- ✓ قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة يتغير حسب مستوى الاستثمار.
- ✓ قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة ١٠٠% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع. ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٣-١): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

	قيمة الاستثمار لا تتعدى ٥٠٠٠٠٠٠دج	قيمة الاستثمار من: ٥٠٠٠٠٠١دج إلى ١٠٠٠٠٠٠٠ دج
القرض بدون فائدة **ANSEJ**	٢٩٪	٢٨٪
المساهمة الشخصية	٠١٪	٢٪
القروض البنكية	٧٠٪	٧٠٪

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أ/ المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنيـــــة لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية قالمة بتمويل المشاريع في عدة قطاعات من بينها الفلاحة والصيد، البناء والأشغال العمومية، الفنادق والمطاعم، النقل والمواصلات وغيرها، وبغية التعرف على حصيلة المشاريع الممولة خلال الفترة المحددة نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم (٣-٢): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

السنوات	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**
عدد المشاريع الممولة	٤٩	٦١	١٠٧	٢٢١	٢٣٦	١١٧٦	٢١٤١	٧٣٠	٧٣٤	٣٦٦	١٥٤
معدل التغيير %	-	٢٤,٤٨	٧٥,٤	١٠٦,٥٤	٦,٧٨	٣٩٨,٣	٨٢,٠٥	-٦٥,٩٠	٠,٥٤	-٥٠,١٣	-٥٧,٩٢

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الاحصائيات المستقاة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قالمة(ANSEJ)

استقراء للجدول أعلاه يتضح أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية (ANSEJ) عرف معدلات متزايدة حيث انتقل من ٤٩ مشروع سنة ٢٠٠٦ إلى ما يعادل ٦١ مشروع سنة ٢٠٠٧ أي بزيادة قدرها ٢٤,٤٨% وجدير بالذكر أن عدد المشاريع الممولة من

طرف الوكالة الوطنية عرف زيادة بمعدلات متسارعة جدا من سنة ٢٠٠٩ و إلى غايـــــــــة ٢٠١٢ ، والسبب في ذاك راجع إلى سياسات الدولة المعتمدة والمتمثلة في فتح المجال أمام الشباب لإنشاء المشاريع، حيث انتقل عدد الممولة من ٢٣٦ سنة ٢٠١٠إلى ١١٧٦ مشروع سنة ٢٠١١ بمعدل زيادة ٣٩٨,٣٠% وذاك لشراء السلم الاجتماعي حيث كانت هناك بعض الاحتجاجات على ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية مما دفع بالدولة للتوسع في منح المشاريع لامتصاص غضب الشباب خاصة وان في هذه السنوات ما بين ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ كان هناك ارتفاع في أسعار النفط ليتراجع منح المشاريع بنسبة ٥٧,٩٢% سنة ٢٠١٦ مقارنة بسنة ٢٠١٥.

ب/ مساهمة الوكالة الوطنية في خلق فرص عمل خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

للوقوف بصورة اكثر اشراقة ووضوح على تطور عدد المناصب المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لدعمك تشغيل الشباب للفترة الدراسة المحددة نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (٣-٣) عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالـــــــة للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

السنوات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
عـــــدد المناصـــــب المستحدثة	١٠٠	١١٤	٢٠٧	٤٣٠	٥٤٥	٢٤٤٧	٤١٨٨	١٥٨٩	١٧٣٧	٧٩٩	٣٥٩
%معدل التغير	-	١٤	٨١,٥٧	١٠٧,٧٢	٢٦,٧٤	٣٤٩	٧١,١٤	-٦٢,٠٥	٩,٣١	-٥٤	-٥٥,٠٦

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الاحصائيات المستقاة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قالمة(ANSEJ)

يبين الشكل أعلاه أن عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنيـــة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢) عرف زيادة لكن بوتيرة متسارعة وهي تعكس نشاط الوكالة المنصب على تسهيل منح التمويل للشباب حامل المشاريع، ليصل إلى ذروته سنة ٢٠١١ بمعدل زيادة قدرها ٣٤٩% وذلك بسبب السياسات المنتهجة و التي اكتفت بالمعالجة الاجتماعية للبطالة ترجمت في تسهيل منح القروض للشباب ، أما الفترة (٢٠١٣-٢٠١٦) فقد عرفت معدلات سالبة تعكس سياسة الوكالة المتمثلة كبح حجم التمويل المقدم و الذي انعكس على حجم المناصب العمل المستحدثة اذ سجلت سنة ٢٠١٣ معدل تغير سالب بـــ:- ٦٢,٠٥ % وأما أسباب هذا الانخفاض هو سياسة التقشف المتبعة من الدولة والتي وتزامنت مع انخفاض أسعار النفط. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (٣-١): تطور المشاريع الممولة وعدد المناصب المستحدثة من طرف (ANSEJ) للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

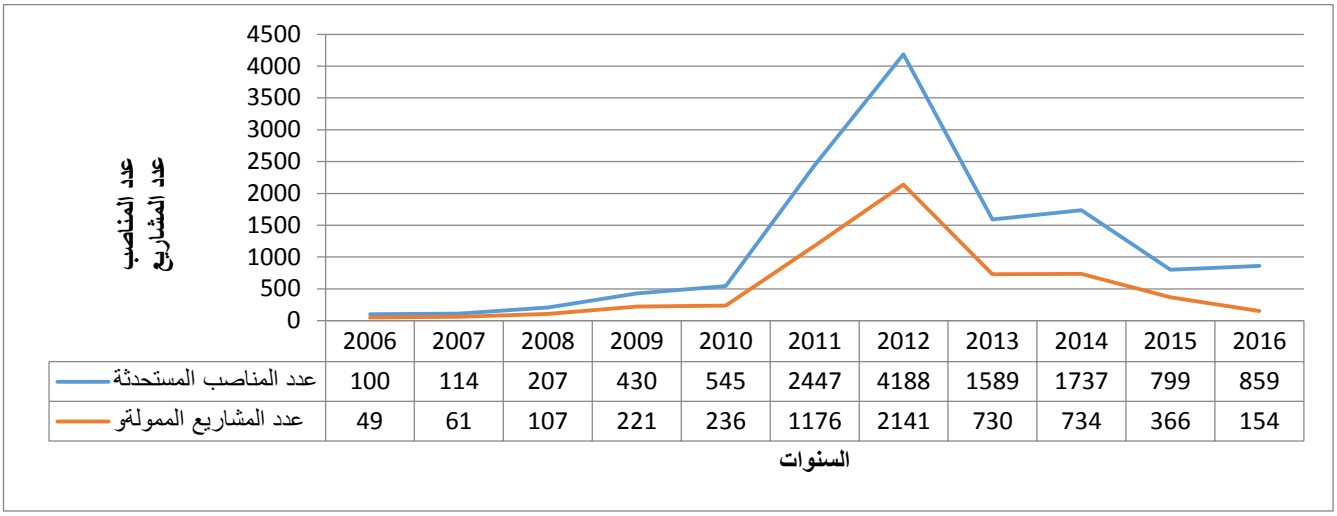

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المناصب المستحدثة	100	114	207	430	545	2447	4188	1589	1737	799	859
عدد المشاريع الممولةو	49	61	107	221	236	1176	2141	730	734	366	154

المصدر: من إعداد الباحثين

٢,٣. مساهمة الوكالـــــــــــة الوطنيـــــــــــة لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تعد القروض المصغرة هو جزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة. هذا التطور من شأنه تعزيز قدرة الأفراد والسكان إلى الدعم الذاتي، من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية، وتنفيذ السياسة الاجتماعية الجديدة، هدفها الأساسي تخفيض التكاليف الاجتماعية المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز ١٠٠,٠٠٠دج، وقد تصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز١,٠٠٠,٠٠٠دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك. علما وان كل صيغة تسمح بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع[٢٦].ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي:

[٢٦]. منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن موقع:
/http://www.angem.dz/article/constitution-du-dossier

الجدول رقم (٣-٤): الهيكل التمويل بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتعدى ١٠٠٠٠٠دج	كل الأصناف (شراء مواد اوليــة)	٠ %	-	١٠٠ %	-
لا تتعدى ٢٥٠٠٠٠دج	كل الأصناف على مستوى ولايات الجنوب	٠ %	-	١٠٠ %	-
لا تتعدى ١٠٠٠٠٠٠دج	-كل الأصناف -كل الاصناف	١ % ١ %	٧٠% ٧٠%	٢٩% ٢٩%	-٥% من النسبة التجارية مناطق خاصة -١٠% من النسبة التجارية بقية المناطق

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أ/ المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

أنشئت الوكالـة الوطنيـة لتسيير القرض المصـغر فرع قالمـــــــــــــة في ٢٠٠٥/٠٤/١٦ ، ومنذ نشأتها استقبلت الكثير من الملفات الخاصة بمختلف المشاريع فهناك ملفات متعلقة بسلف دون فوائـد موجهـة لشـراء مـواد اوليـــة و أخـرى لأنشـاء مشـاريع مصـغرة وفيمـا يلـي عـدد المشاريع الممولة من سنة ٢٠٠٥ حتى سنة ٢٠١٦.

الجدول رقم (٣-٥): عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦).

السنوات	مـــــن ٢٠٠٥/٠٥/٠١ إلـــــى ٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
عـــــدد الملفـــــات المودعة	٩٧٧٤	١٧٢٩	١٨٩٥	٢٤٤٨	٢٧٢٤	٤٧١
عـــــدد المشـــــاريع الممولة	٧٠٣٣	١٧٢٩	١٨٩٥	٢٤٤٨	٢٣٣٩	٣٦٨

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على:

- Bilan des activités du ٠١/٠٥/٢٠١٥ Au ٣١/١٢/٢٠١١, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma
- Bilan des activités années ٢٠١٢ ,٢٠١٣،٢٠١٤،٢٠١٥،٢٠١٦, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في حجم المشاريع الممولة من قبل الوكالة بحيث تجاوز ٢٣٠٠ مشروع سنة ٢٠١٥، أما في سنة ٢٠١٦ انخفض إلى اقل من ٤٠٠ مشروع أي تقريبا تراجع بنسبة ٨٤% مقارنة بسنة ٢٠١٥، وبالتالي فنسبة الملفات المقبولة أثر بكثير من الملفات المرفوضة، والشكل الموالي يوضح توزيع المشاريع حسب الجنس.

الشكل رقم (٣-٢): حجم التمويل المقدم حسب النوع في الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

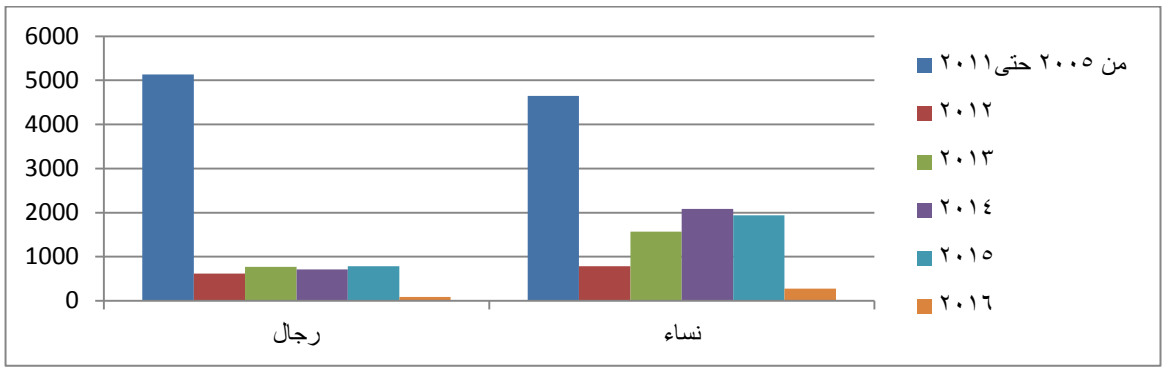

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على:

- Bilan des activités du ٠١/٠٥/٢٠١٥ Au ٣١/١٢/٢٠١١, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma
- Bilan des activités années ٢٠١٢ ,٢٠١٣،٢٠١٤،٢٠١٥،٢٠١٦, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma

نلاحظ من خلال الشكل أن حجم التمويل المقدم لفئة النساء يفوق حجم التمويل المقدم لفئة الرجال في الخمس سنوات الأخيرة وهذا يرجع ربما إلى طبيعة القروض الممنوحة فهي صغيرة نسبيا مع حجم المشاريع التي تناسب الرجال، وأيضا في السنوات الأخيرة، ساهمت المرأة بولاية قالمة وبشكل كبير الماكثة في البيت ومن الفتيات أيضا الذين لا يحالفهم الحظ في الدراسة بحيث قمن بتكوين في مراكز التكوين المهني في شتى الميادين وفتح ورشات خاصة في مجال الخياطة وهذا ما ساهم في رفع حجم التمويل المقدم للنساء. كما تمول الوكالة جميع قطاعات النشاط الاقتصادي من بينها قطاع الفلاحة، الصناعات الصغيرة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الحرفيين، والتجارة.ولغرض الوقوف بصورة اكثر وضوح نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (٣-٦): توزيع المشاريع الممولة من طرف ANGEM حسب القطاعات في الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٦)

القطاعات / السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	خدمات	حرفيين	تجارة
من ٢٠٠٥-٢٠١١	١٩٣١	٧٩٣	١٦٩	١٣٤٩	٢٧٩١	٠٠
٢٠١٢	٣٣١	١٢٧	١٨٧	٢٨٠	٨٠٤	٠٠
٢٠١٣	٢٤٨	٢٤٦	١٧٥	٢١٤	١٠٠٥	٠٧
٢٠١٤	١١٦	٦١٦	١٥٩	٣١٩	١١٥٣	٧٩
٢٠١٥	٩٠	٧٦٤	١٦٥	١٦٣	١٠٧٤	٨٣
٢٠١٦	٤	١٠٠	٩٦	٣١	١٤١	٢٣
المجموع	٢٧٢٠	٢٦٤٦	٩٥١	٢٣٥٦	٦٩٦٨	١٩٢

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على:

- Bilan des activités du ٠١/٠٥/٢٠١٥ Au ٣١/١٢/٢٠١١, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma
- Bilan des activités années ٢٠١٢ ,٢٠١٣،٢٠١٤،٢٠١٥،٢٠١٦, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma

يبين الجدول أن الوكالة تولي اهتمام كبير لقطاع الحرفيين حيث يتضح جليا تمويل ما يزيد عن ٤٤% مشروع في قطاع الحرف من مجموع ١٥٨٣٣ مشروع ممول خلال الفترة(٢٠٠٥-٢٠١٦)حيث يحوز هذا القطاع على النسبة الأكبر من التمويل في كل سنة وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة القروض الممنوحة من قبل الوكالة، يليه بعد ذلك قطاع الفلاحة و الصناعة على الترتيب.

ب/مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق فرص عمل خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

تختلف مناصب العمل التي توفرها (ANGEM) بين المؤقتة والدائمة فعلى سبيل المثال تعتبر القروض المقدمة لشراء المواد الأولية موفرة لمناصب عمل مؤقتة في حين القروض المقدمة لتمويل المشاريع هي موفرة لمناصب عمل دائمة وذلك حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (٣-٧):مساهمة ANGEM في توفير مناصب العمل.

السنوات / البيان	من ٢٠٠٥-٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	المجموع
شراء المواد الأولية	٦٨٠٢	١٦٥٧	١٧٥٩	٢١٦٤	٢١١٢	٢٦١	١٤٧٥٥
المشاريع	٥٧٣	١٨٠	١٩٨	٣٦٩	٣٢٤	٢١٤	١٨٥٨

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة قالمة.

يبين الجدول أعلاه أن مساهمة ANGEM في توفير مناصب العمل أن النسبة الأكبر من العاملين في القروض الممنوحة لمشاريع شراء المواد الأولية بنسبة ٨٨,٨٢%، بينما حاز أصحاب المشاريع على نسبة ١١,١٨%، و للوقوف على حقيقة تطور مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم (٣-٣) عدد المناصب المستحدثة من طرف (ANGEM) للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

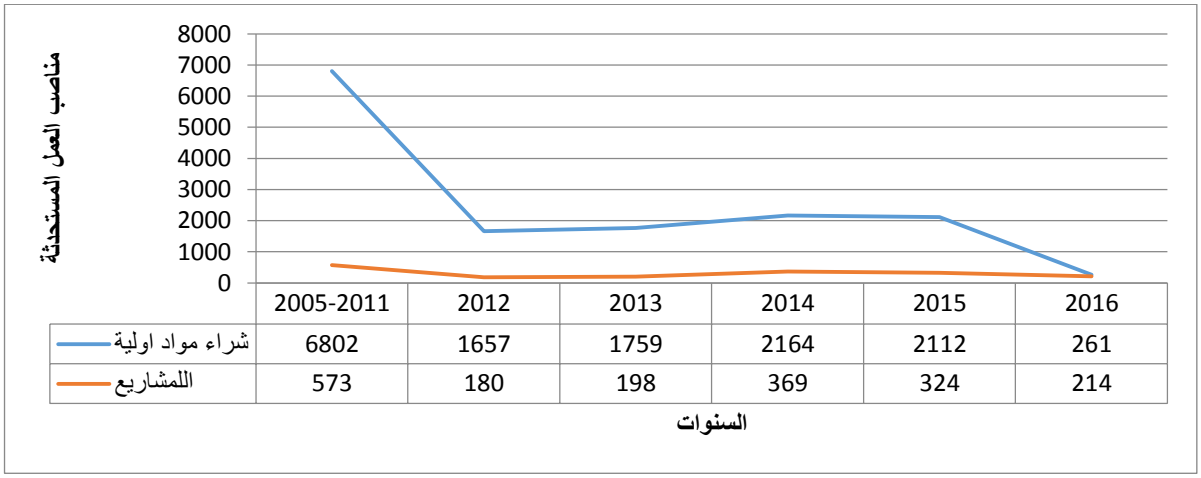

المصدر: من اعدا الباحثين

٣,٣. مساهمة الصندوق الوطني للتامين على البطالـــــــــة (CNAC)

في إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي، أنيط للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

سنة ٢٠٠٤ مهمة تسيير جهاز دعم إحداث النّشاطات، و في أواخر شهر جوان ٢٠١٠ إثر تقويم مساره، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير و تحويل ثقافة المقاولة بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تمثلت في[٢٧]:

[٢٧]. منشورات الصندوق الوطني للتامين عن البطالة عن موقع:
https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web٪٢٠Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx

- ✓ تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل شهر واحد بدلا من ٠٦ أشهر.
- ✓ رفع مستوى الاستثمار من ٥٠ الف دج الي ١٠٠ الف دينار جزائري
- ✓ الالتحاق بالجهاز من ٣٠سنة بدلا من ٣٥ سنة الى غاية ٥٠سنة.

أ/ المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتامين على البطالة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

بالنسبة لولاية قالمة فإن هذا الجهاز بدأ نشاطه منذ سنة ٢٠٠٥ في تمويل المشاريع وتخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة على تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي.

الجدول رقم (٣-٨): عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
عدد المشاريع الممولة	٥٣	٥٤	١٢٨	١٤٥	١٦٦	١٤١	٤٦١	٩٧٢	٢٧٨	٣٤٩	٣٣٤	١٢٢
معدل التغيير %	-	١,٨٨	١٣٧	١٣,٢٨	١٤,٤٨	-١٥	٢٢٧	١١٠,٨	-٧١,٤	٢٥,٥	-٤,٣	-٦٣,٥

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على منشورات الصندوق الوطني للتامين على البطالـــــة وكالة قالمة.

يبين الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في ولاية قالمة عرف توسعا ملحوظا في دعم الأنشطة الخاصة بالشباب العاطل حيث انتقلت من ٥٣ مشروع ممول سنة ٢٠٠٥ إلى ما يعادل ١٦٦ مشروع تم تمويله سنة ٢٠٠٩ وبمعدل زيادة قدره ١٤,٤٨ **%** مقارنة بسنة ٢٠٠٨، ليبلغ حجم المشاريع الممولة ذروته سنة ٢٠١٢ حيث قدرت الزيادة بمعدل يقارب ١١٠**%** مقارنة بسنة ٢٠١١، بعدها عرف حجم المشروعات الممولة من قبل الصندوق تراجع كبيرا بداية من سنة ٢٠١٣، حيث انخفض بمعدل ٧١,٤**%** مقارنة بسنة ٢٠١٢، ليبقى الوضع على حالة تقريبا خلال باقي السنوات المتتالية.

ب/مساهمة الصندوق الوطني للتامين على البطالة في خلق فرص عمل خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

يسعى الصندوق إلى مساعدة العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين (٣٥ و٥٠ سنة) على الاندماج في عالم الشغل حيث عرفت مناصب العمل المستحدثة من قبل الصندوق تطورا ملحوظا يمكن ايجازها في الجدول التالي :

الجدول رقم (٣-٩): مساهمة الصندوق الوطني للتامين على البطالة في خلق فرص خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
عـــدد المناصـــب المستحدثة	١٠٣	١٤٤	٣٩٩	٣٧٩	٣٩٠	٤٢٧	١١٧٠	١٥٩٢	٨٨٠	١١٤٣	١٠٨٢	٣٩٤
معدل التغيير %	-	٣٩,٨	١٧٧	٥-	٢,٩	٩,٤٨	١٧٤	٣٦,٠٦	٤٤,٧٢-	٢٩,٩	٥,٣٣-	٦٣,٥٨-

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على منشورات الصندوق الوطني للتامين على البطالـــــة وكالة قالمة.

يبين الجدول أعلاه أن **CNAC** قالمة تساهم في توفير مناصب عمل خلال فترة الدراسة المحددة حيث انتقل من ١٠٣ منصب شغل سنة ٢٠٠٥ إلى ما يعادل ٤٢٧ منصب عمل سنة ٢٠١٠، لتصل ذروتها سنة ٢٠١٢ حيث قدر عدد المناصب المستحدثة بـــ١٥٤٩٢ منصب عمل أي بزيادة قدرها ٣٦,٠٦% مقارنة بسنة٢٠١١، بعدها مباشرة شهدت عدد المناصب المستحدثة انخفاضا كبيرا حيث انخفضت بنسبة ٤٤,٧٢ % سنة ٢٠١٣ مقارنة بسنة ٢٠١٢.

الشكل رقم (٣-٤): تطور المشاريع الممولة وعدد المناصب المستحدثة من طرف (CNAC) للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

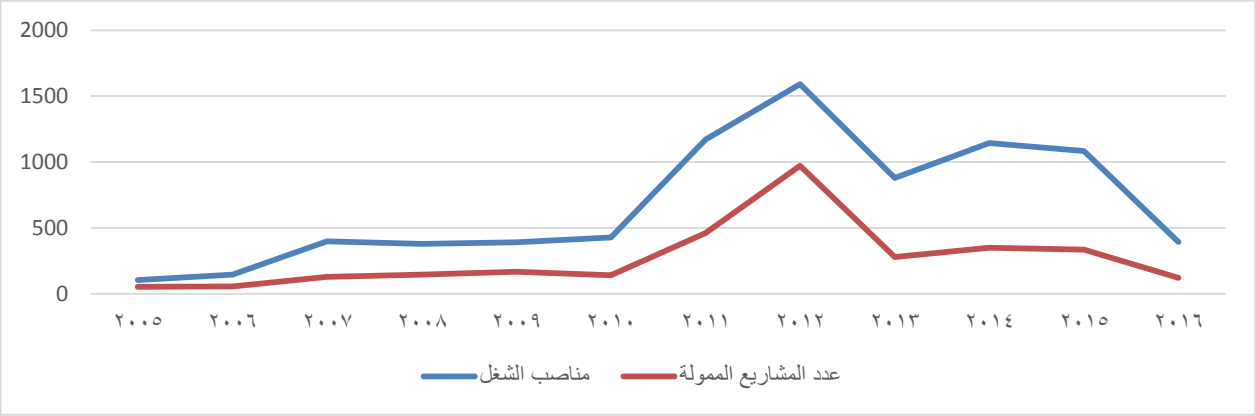

المصدر: من اعداد الباحثين

إن توزيع مناصب العمل حسب النشاطات الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية قالمة تبين وجود تباين توزيع المشاريع على قطاعات النشاط الاقتصادي حيث تتركز المشاريع اغلبها في قطاع النقل يليها قطاع الخدمات في المرتبة الثانية، أما من حيث استقطاب اليد العاملة نجد ان قطاع الخدمات يستوعب الجزء الأكبر من اليد العاملة يليه بعد ذلك قطاع النقل و الاشغال العمومية، و للتوضيح اكثر نورد الشكل التالي:

الشكل رقم (٣-٥): توزيع المؤسسات ومناصب العمل الموفرة حسب القطاعات النشاط الاقتصادي للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦).

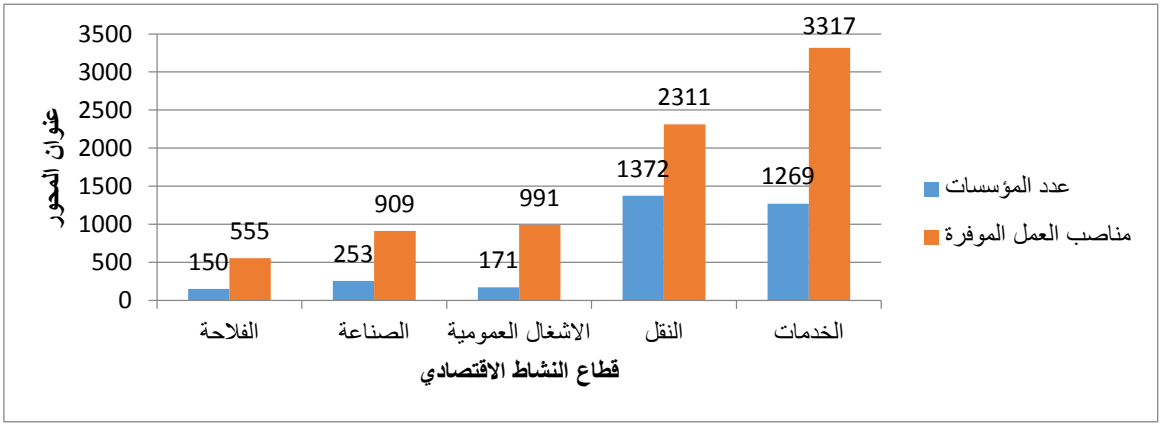

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على منشورات الصندوق الوطني للتامين على البطالـــــة وكالة قالمة.

أما بالنسبة لتوزيع المشاريع بين البلديات فبعض البلديات تتركز فيها المشاريع بصفة كبيرة، والبعض الآخر تمثل فيها كثافة المؤسسات أو المشاريع نسبة ضئيلة، وهذا ما أحدث اختلال في توزيع مناصب العمل بين البلديات أيضا.

المحور الثالث

٤.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل بولاية قالمة للفترة(٢٠٠٥-٢٠١٦)

إن التحول الذي تعرفه السياسة الاقتصادية في الجزائر، فرض استراتيجية جديدة في التنمية موجهة نحو التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها قارب النجاة للاقتصاد الوطني، في ظل التغيرات الحالية وما تلعبه من دور في بناء النسيج الصناعي المتكامل، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال ومن ثم المشاركة الفعالة في إحداث تغييرات جذرية على مستوى الاقتصاد ككل لخلق فرص جديدة للعمل وولاية قالمة كغيرها من الولايات الجزائرية التي تولي اهتمام كبير لهذا النوع من المؤسسات حيث عرفت خلال السنوات الأخيرة تطور مستمر كما ساهمت في امتصاص البطالة بشكل كبير في الولاية خاصة الشباب منهم وذاك بدعم الهيئات و الوكالات السالف ذكرها.

١,٤. تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تزامن ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع مطلع العشرية الأخيرة من القرن العشرين، و يرجع السبب في تأخر توسع هذا النوع من المؤسسات إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر غداة الاستقلال، إذ يلاحظ غياب أي تعريف قانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال تلك الفترة باستثناء تعريف وزارة الطاقة و المناجم من خلال التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (١٩٧٤-١٩٧٧) حيث اعتبر أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، وتشغل أقل من ٥٠٠ عامل، على أن لا يتجاوز رقم أعمالها ٥٠٠ مليون دج٢٨، ثم تلتها محاولة ثانية سنة ١٩٨٣ بمناسبة الملتقى الأول للصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث عرفت على أنها كل مؤسسة تشغل أقل من ٢٠٠ عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز ١٠ مليون دج. و في سنة ١٩٨٨ تم تعريفها بالإرتكاز على المعايير النوعية حيث يدخل تحت طائلة هذا التعريف كافة المؤسسات الخاصة و العمومية خدمية أو إنتاجية و التي تتمتع بالتسيير المستقل، باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة التي تتمتع بالتسيير المستقل. و على الرغم من استحداث وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سنة ١٩٩٣، إلا أن إعطاء تعريف قانوني لهذه المؤسسات لم يأت إلا في سنة ٢٠٠١، وذلك مواكبة للتطورات العالمية الجديدة خاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جوان ٢٠٠٠، حيث أخذ المشرع الجزائري بالتعريف ثلاثي الأبعاد (معيار عدد العمال، حجم الميزانية السنوية، رقم الأعمال ودرجة استقلالية المؤسسة)[٢٩] المعتمد من قبل الاتحاد الأوربي لسنة ١٩٩٦، وعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من ٠١ إلى ٢٥٠ شخص و لا يتعدى رقم أعمالها ٢ مليار دج ،أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية ٥٠٠ مليون دج، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار ٢٥% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[٣٠].

---

[٢٨]. بريبش السعيد(٢٠٠٧)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد ١٢، ص ٦٥.

[٢٩]. M.K.MENNA(٢٠٠٣), Chercheur au CREAD,BNA Finance, Revue trimestrielle,N°٠٥,Juillet /septembre.p٠٧.

[٣٠] الجريد الرسمية(٢٠٠١)، القانون رقم١٨/٠١ المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر العدد ٧٧، ص ص ٥-٦.

٢,٤. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة.

مما لا شك فيه أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى باهتمام بالغ لدى مسؤولي ولاية قالمة، ويعود هذا الاهتمام المتميز والمتزايد لهذا القطاع للخصائص والمميزات والأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات والتي أوردناها سابقا، وكذلك البحث عن بديل لتعويض تراجع عائدات البترول.

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ملحوظ على الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٦، بحيث تشير آخر الإحصائيات لسنة ٢٠١٦ أن عدد هذه المؤسسات وصل إلى ٦١٢٢ مؤسسة بزيادة قدرت ب ٣١٣٢ مقارنة بنسبة ٢٠٠٦، وفقا لما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (٤-١) :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦).

السنة	عدد المؤسسات	عدد العمال	تطور عدد المؤسسات		تطور العمالة		متوسط عدد المناصب المؤسسة (٢) (١)
			المطلق ٠١	النسبي	المطلق ٠٢	النسبي	
٢٠٠٦	٢٩٩٠	٩٢٦١	-	-	-	-	
٢٠٠٧	٣٣٠٤	١١٥٦٢	٣١٤	١٠,٠٢	٢٣٠١	٢١,٣٤	٧,٣٢
٢٠٠٨	٣٦٥٧	١٢٩٨٧	٣٥٣	١١,٢٧	١٤٢٥	١٣,٢٢	١,٠٧٢
٢٠٠٩	٤٠٦٥	١٤٧٦٩	٤٠٨	١٣,٠٢	١٧٨٢	١٦,٥٣	٤,٣٦
٢٠١٠	٤٥٣٨	١٥٩٥٤	٤٧٣	١٥,١٠	١١٨٥	١٠,٩٩	٢,٥
٢٠١١	٤٨٤٠	٢٠٤٢٩	٣٠٢	٩,٦٤	٤٤٧٥	٤١,٥١	١٤,٨١
٢٠١٢	٥٢١٥	٢٣٨١٦	٣٧٥	١١,٩٧	٣٣٨٧	٣١,٤٢	٣,٠١٢
٢٠١٣	٥٦٤٤	١٧٦٧٧	٤٢٩	١٣,٦٩	-٦١٣٩	-٥٦,٩٥	١٤,٣١
٢٠١٤	٦١١٧	١٩٣٤٣	٤٧٣	١٥,١٠	١٦٦٦	١٥,٤٥	١,١٩
٢٠١٥	٥٧٣٤	١٥٣٠٠	-٣٨٣	-١٢,٢٢	-١٠٤٣	-٩,٦٧	٢,٧٢
٢٠١٦	٦١٢٢	٢٠٠٤٠	٣٨٨	١٢,٣٨	١٧٤٠	١٦,١٤	٤,٤٨
المجموع	٥٢٢٢٦	١٨١١٣٨	٣١٣٢	١٠٠	١٠٧٧٩	١٠٠	٣,٤٤

المصدر: اعداد االباحثين اعتمادا على احصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

يتبين من خلال معطيات الجدول السابق أن كل ١٠٠ مؤسسة منشأة وفرت ٣٤٤ منصب عمل جديد كمتوسط للفترة المدروسة، وإذا ما قمنا بتمثيل كافة معدلات تطور العمالة ومعدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المعدل النسبي لهما سنويا نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم(٤-١): نسب تطور العمالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

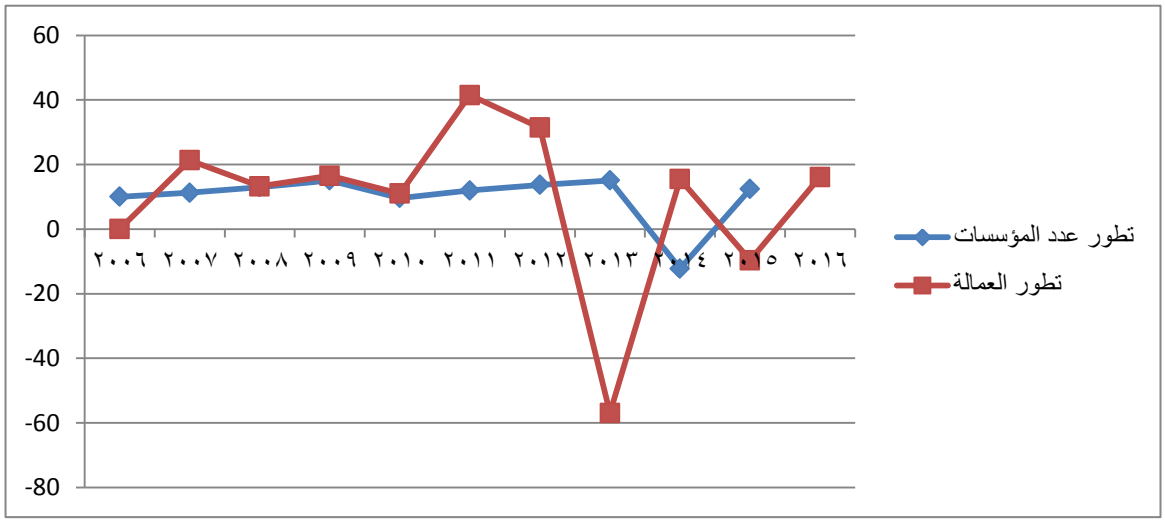

المصدر: اعداد الباحثين اعتماد على الجدول رقم (٣-١)

من الشكل أعلاه يتضح عدم التجانس بين طبيعة معدلات تطور المؤسسات وطبيعة حجم العمالة خلال كافة سنوات الدراسة حيث نلاحظ ما يلي:

- ✓ في سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ سجلت معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطور العمالة، بمعدل كل مؤسسة منشأة خلقت سبع مناصب عمل جديدة سنة ٢٠٠٧ ومنصب عمل خلال سنة ٢٠٠٨، مما يفسر أن معظم المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة.
- ✓ سنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ سجلت معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور العمالة معا، بمعدل كل مؤسسة منشأة توفر من ٤ إلى ٣ مناصب عمل جديدة مما يوحي بأن جل المؤسسات المستحدثة هي مؤسسات مصغرة.
- ✓ سنة ٢٠١١ عرفت هي كذلك معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور العمالة معا بمعدل أن كل مؤسسة منشأة توفر ١٥ منصب عمل جديد، مما يبين أن طبيعة المؤسسات المنشأة هي مؤسسات صغيرة.
- ✓ عرفت سنة ٢٠١٣ زيادة طفيفة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالمقابل سجل معدل عمالة سالب أي انضمام ١٤٣١ شخص لفئة العاطلين مقابل إنشاء ١٠٠ مؤسسة جديدة والسبب في ذلك راجع إلى تسريح العمال بالمؤسسات العامة، مع العلم أن معظم المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة عاجزة على استيعاب أكثر من فرد.

- ✓ سنة ٢٠١٤ زيادة طفيفة في عدد المؤسسات المصغرة والعمالة في حدود ١٥% مع العلم أن جل المؤسسات المنشأة هي منشأة مصغرة.
- ✓ بالنسبة لسنة ٢٠١٥ عرفت تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدود ١٢,٢٢% بالمقابل سجل معدل عمالة سالب والذي يفسر انضمام ما يعادل ٢٧٢ شخص لفئة العاطلين عن العمل مقابل غلق ١٠٠ مؤسسة.
- ✓ بالنسبة للسنة ٢٠١٦ زيادة طفيفة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك معدلات موجبة لتطور العمالة، والملاحظ أن كل مؤسسة منشأة توظف في حدود ٠٤ عمال.

خلاصة القول انه رغم التطور الايجابي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حجم العاملة إلا أن الملاحظ هو غلبة الطابع الفردي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة.

٣,٤. توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي لسنة ٢٠١٦

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كافة قطاعات النشاط الاقتصادي بولاية قالمة ، تسمح لنا معطيات الجدول ادناه رقم (٣-٢) من التمييز بين القطاعات الأكثر نشاطا سنة ٢٠١٦ بحيث حاز قطاع البناء والأشغال العمومية بأكبر حصة بتعداد بلغ ١٩٥٠ مؤسسة، ونال قطاع المياه والطاقة وخدمات الأشغال البترولية مؤسسة واحدة، علما أن من بين القطاعات التي شهدت انخفاضا في تعداد مؤسساتها مقارنة بنسبة ٢٠١٥ هي البناء والأشغال العمومية، الفلاحة والصيد، الحديد والصلب، صناعة النسيج وأيضا كان نقص في عدد المؤسسات المالية، في حين شهدت باقي القطاعات ارتفاع في عدد مؤسساتها باستثناء المياه والطاقة وخدمات الأشغال البترولية اللّذان استمرا على نفس الوضع.

الجدول رقم (٤-٢): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة ٢٠١٦

قطاع النشاط	الفلاحة والصيد	المياه والطاقة	خدمات الأشغال البترولية	المناجم والمحاجر	الحديد والصلب	مواد البناء	البناء والأشغال العمومية	كيمياء مطاط بلاستيك	الصناعة الغذائية	صناعة النسيج
عدد المؤسسات	٧٠	١	١	٣٤	٥٠	٧١	١٩٥٠	١٢	٢٢٧	٧٩
قطاع النشاط	صناعة الجلود	صناعة الخشب والفلين والورق	صناعة مختلفة	النقل والمواصلات	التجارة	الفندقة والاطعام	خدمات المؤسسات	خدمات للعائلات	مؤسسة مالية	أعمال عقارية
عدد المؤسسات	١٣	١٠٣	٦٤	٢٩	٨١١	٣٠٣	٩١٤	٥٦٣	١٨	٩

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة والمناجم.

٤. ٤. نتائج الدراسة

لقد حاولت هذه الورقة البحثية إعطاء صورة واضحة على مدى مساهمة هيئات الدعم الحكومي (ANSEJ، ANGEM، CNAC) في توفير فرص عمل بولاية قالمة، وقد خلصت هذه الورقة إلى أنه رغم المجهودات الكثيرة المبذولة إلا ان النتائج المحصل عليها تبقى غير مرضية على مستوى الولاية، فعلى الرغم من أن نشاط هذه الهيئات يغطي كافة قطاعات النشاط الاقتصادي تقريبا، إلا انه لا يتماشى مع ما هو معروض من قوة العمل، حيث ان المناصب المحققة تبقى منخفضة بالمقارنة مع المعروض من العمل و ان اغلب هذه المناصب هي مناصب مؤقتة هذا اذا ما نظرنا إلا أن (ANGEM) تحوز على حصة الأسد من حيث عدد المناصب المستحدثة سنة ٢٠١٦ حيث ساهمت هذه الهيئات الداعمة في توفير ما يقارب ١٢٢٨منصب عمل في مقابل انشاء أو تمويل ٦٤٤ مشروع سنة ٢٠١٦، احتلت في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الصدارة من حيث عدد المشاريع الممولة، وكذا من حيث توفير مناصب الشغل، حيث تساهم بنسبة ٣٨,٦٨%، بعدها CNAC بنسبة ٣٢,٠٨%، أما ANSEJ فهي تحتل المرتبة الثالثة بنسبة ٢٩,٢٣%.

كما بينت الدراسة الاقبال اقبال والتبيان الكبيرين على الخدمات والتسهيلات المقدمة من قبل الوكالات محل الدراسة الشيء الذي يفسر دورها في في توفير مناصب العمل على مستوى ولاية قالمة، خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٢)، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة ومن التعديلات المستمرة، إلا أن الملاحظ هو تراجع حجم التسهيلات المقدمة للشباب العاطل علن العمل وبالتالي تراجع في عدد المناصب المستحدثة بداية من سنة ٢٠١٣ وإلى غاية ٢٠١٦.

ان فعالية الإجراءات الموجهة لترقية الشغل والحد من البطالة تتعلق بالدرجة الأولى بفعالية العنصر البشري بحد ذاته سواء تعلق الامر الذي يبحث عن العمل أو تعلق الامر بالهيئات الوسيطة في ذلك، وما يمكن تسجيله لهذه الهيئات المشكلة لمعالم سياسة الشغل في الجزائر وللمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة خلال هذه الفترة هو الاعتراف بكثافة وحجم نشاطها، بغض النظر عن نجاحها او فشلها، لتأثره في كثير من الحالات بعوامل داخلية وأخرى خارجية. حيث ارتبطت التدابير الملائمة لأنشاء هذه المؤسسات ومواجهة البطالة وخلق فرص العمل بالتقلبات الاقتصادية التي تطرأ على معدل النمو الاقتصادي اذ تتزايد وتكثر فرص العمل في حالات الرواج الاقتصادي، وتقل في حالات الانكماش، ضف إلى ذلك ان هذه التدابير الحكومية اكتفت في اغلب الأحيان بالمعالجة الاجتماعية للبطالة من خلال إقرار تحويلات اجتماعية موجهة للعاطلين عن العمل أو من خلال قروض بنكية موجهة للشباب، وفي هذا الصدد تبين إحصائية لوزارة العمل أن برنامج القروض المصغرة سمح بإنشاء ما يقارب ٢٧٠ ألف مؤسسة صغيرة، ساهمت في خلق ٧٠ ألف فرصة عمل سنويا منذ سنة ٢٠٠٧[٣١]، لكن في حقيقة الامر ان نصف هذه المؤسسات تعرض للإفلاس وبات أصحابها تحت طائلة المتابعات القضائية. كذلك نشاط هذه الوكالات المعتمد على تسهيل ومنح قروض مصغرة للشباب حامل المشاريع والأفكار سير بطريقة شعوبية، من خلال ربطه بأجندات سياسية، جعلت اغلب هذه المشاريع يفشل في خلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة، نظرا لسيطرة الطابع الاجتماعي عليها وليس الانشاء لمؤسسات دائمة تساهم في خلق الثروة.

[٣١]. ياسين بودهان، لماذا فشلت سياسات التشغيل بالجزائر عن موقع:
http://www.aljazeera.net/home/print/f٦٤٥١٦٠٣

٥,٤. التوصيات

من خلال نتائج البحث قد توصي بما يلي:

أولاً. على الحكومة القيام بتسهيل للمؤسسات الصغيرة الكبيرة وذلك لامتصاص زخم البطالة من فئات الشباب، وتقليص سن التقاعد لغرض اتاحة فرص الوظائف للشباب.

ثانياً. تسهيل وزيادة القروض للمؤسسات الصغيرة المتوسطة لغرض زيادة استيعاب الخريجين في الوظائف والحد من مسبة البطالة.

ثالثاً. على الحكومة القيام بأنشاء هذه المؤسسات لغرض مواجهة البطالة وخلق فرص العمل آخذا بنظر الاعتبار التقلبات الاقتصادية التي تطرأ على معدل النمو الاقتصادي اذ تتزايد وتكثر فرص العمل .

٦,٤ قائمـــــــــــة الهوامش والمصادر

أ. المصادر العربية

١) وثائق ادارية مديرية السياحـــــــــــة لولاية قالمة

٢) رحيم حسين(٢٠١٣)، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم مجلة بحوث اقتصادية عربيـــــــــــة، العددان ٦١-٦٢، ص ١٣

٣) الوكالـــــــــــة الوطنية للتشغيل عن موقع:

http://www.anem.dz/ar/pages/cellule-d-ecoute-ar.html

٤) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(٢٠٠٣)

٥) الجريدة الرسمية (٢٠٠٤)، **المرسوم التنفيذي رقم ١٤/٠٤ المؤرخ في ٢٢ جانفي ٢٠٠٤**، العدد ٠٦ ص٠٨.

٦) الصندوق الوطني للتامين عن البطالة عن موقع:

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web٪٢٠Pages/Fr/FR_PresentationCNAC.aspx

٧) محمد براق، تسعديت بوسبعين(٢٠١١)، **أسباب انتشار البطالة واجراءات مواجهتها في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي تحت عنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي ١٥-١٦ نوفمبر، جامعة المسيلة

٨) منشورات الوكالـــــــــــة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن موقع:

https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents

٩) منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن موقع:

http://www.angem.dz/article/constitution-du-dossier

١٠) منشورات الصندوق الوطني للتامين عن البطالة عن موقع:

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web٪٢٠Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx

١١) بريبش السعيد(٢٠٠٧)، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد ١٢، ص ٦٥

١٢) M.K.MENNA(٢٠٠٣), **Chercheur au CREAD,BNA Finance, Revue trimestrielle**,N°٠٥,Juillet /septembre.p٠٧.

١٣) الجريد الرسمية(٢٠٠١)، القانون رقم١٨/٠١ **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائر العدد ٧٧، ص ص ٥-٦.

١٤) ياسين بودهان، لماذا فشلت سياسات التشغيل بالجزائر عن موقع:

http://www.aljazeera.net/home/print/f٦٤٥١٦٠٣

ب. المصادر الأجنبية

التقارير

- Bilan des activités du ٠١/٠٥/٢٠١٥ Au ٣١/١٢/٢٠١١, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma (ANGEM)
- Bilan des activités années ٢٠١٢ ,٢٠١٣،٢٠١٤،٢٠١٥،٢٠١٦, Direction d'Agence de la wilaya de Guelma(ANGEM)